دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية

م.د. نهرين جواد شرقي (*)

الملخص

اتخذت جامعة الدول العربية العديد من الاجراءات ضد النظام السياسي السوري، إذ قامت بتعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية وارسلت فريق للمراقبين العرب برئاسة الدابي للاطلاع على الوضع هناك، واصدرت بعض القرارات والبيانات التي كالبت النظام السوري بوقف استعمال العنف والقمع ضد المعارضة السورية، وقد حاولت جامعة الدول العربية من خلال هذه الخطوات مساعدة الاطراف السورية في حل الازمة. الا ان دور الجامعة في الازمة السورية اتسم بالضعف بوجه عام، وعدم الجدية، الامر الذي ساهم في تفاقم الوضع في سوريا، وتدخل القوى الكبرى في الشأن السوري.

المقدمة

طرحت الثورات التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠١١ ضغوطا شديدة على جامعة الدول العربية، فلم تؤد فقط الى سقوط قواعد العمل التي اعتادت عليها الجامعة وحسب ولكنها فرضت عليها ايضا الدوران ١٨٠ درجة حول مبادئها التي اسست من اجلها وقناعاتها المستقرة. وكان اكبر دليل على هذا الامر هو ان الجامعة التي عقدت قممها قبل الثورة في ليبيا عام ٢٠١٠ هي التي اقرت بعد اشهر معدودة من هذا التاريخ دعم العمل العسكري للإطاحة بالنظام الليبي.

(*) فرع الدراسات الدولية / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

تاريخ استلام البحث : ٢٠١٩/٦/٢٤ تاريخ قبول النشر : ٢٠١٩/٩/٣

وعلى الرغم من حركة الدوران السريعة هذه في مواقف الجامعة في دعمها للثورات قد مكنها من اعادة تأكيد وضعها في قلب المشهد العربي، الا انه لا يمكن القول بان هذا النشاط الذي شهدته المؤسسة العربية الجامعة يعزى الى قرار ذاتي مستقل للجامعة نفسها، وانما الى مجموعة من التأثيرات والمتغيرات الاقليمية والدولية.

اما بالنسبة لسوريا، فقد شكلت الازمة السورية التي بدأت في العام ٢٠١١، نقطة اشتباك بين نظم اقليمية ونظم دولية فبحكم العلاقات التي اقامها النظام السوري خلال العقود الماضية وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة ولا سيما الصراع مع اسرائيل لم تعد الازمة السورية ازمة داخلية وانما باتت تعبيراً عن منظومة اقليمية واسعة تمتد من ايران الى لبنان عبر سوريا. وبذلك فان هذه المنظومة تبدو كتلة واحدة معنية بما يجري في سوريا. فالأزمة السورية وبعد عام من بدايتها لم تصل الى ما وصلت اليه الا بعد فشل النظام السوري في حلها داخلياً، واصراره على ترجيح الحل الامني بدل التفاوض. فضلاً عن عدم قدرة الجامعة العربية وبعثة المراقبين ثم الفيتو الروسي الصيني الذي شكل حاجزاً امام اي جهد اقليمي عربي يتمثل في التدخل التركي او القطري او السعودي في الشأن السوري، او اجماع دولي للضغط على النظام السوري، في الوصول الى حل للازمة السورية بالشكل الذي يرضي جميع الاطراف الموجودة على الساحة السورية. من ثم فان التدخلات العربية والاقليمية والدولية كان الاثر الحاسم في امتداد فترة الازمة، توافقاً مع موقف جامعة الدول العربية ما بين متذبذب تارة، وساكن تارة اخرى.

وبالتالي فان اشكالية هذه الدراسة تتمحور بالتساؤلات التالية:

١. ما هو طبيعة الدور الذي لعبته الجامعة في الازمة السورية؟

٢. كيف ممكن تقييم الدور الذي لعبته الجامعة في الازمة السورية؟

ولأجل الاجابة عن التساؤلات المطروحة سابقاً، ارتأينا صياغة الفرضية العلمية لهذه الدراسة بالشكل الاتي: (كان وسيبقى دور جامعة الدول العربية ضعيفاً ومتذبذباً تجاه

القضايا والازمات العربية، طالما بقت الجامعة وقرارتها تحت تأثيرارادات القوى الاقليمية والدولية، وانقسام الدول العربية بسبب صراع النفوذ والزعامات والمصالح).

المحور الاول: دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية

المحور الثاني: تقييم دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية

اولاً: دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية

لم يكن أمام الجامعة – بعدما مزقتها صراعات المعسكرات وهاجمها النسيان –سوى أن تعلن عن وجودها واستمرارها بأي ثمن، وفي القمم العربية في ليبيا سنة**2010** ، أعلنت الجامعة على لسان أمينها العام السابق عمرو موسى عن مشروع (رابطة دول الجوار) التي تدعو إلى اقامة كيان إقليمي تدخل فيه تركيا وإيران. وعلى الرغم من أن فكرة إقامة هذا الكيان ليست فكرة سيئة، إلا أنها بمعيار فلسفة الجامعة وتاريخها مثلت أقصى تناقض ممكن مع الذات، وإلى حد كبير، لم تقم هذه الدعوات أو المقترحات على تصورات ممكنة وقابلة للتحقيق، وإنما كانت تتماشى مع واقع أصبح قائما ولم يكن للجامعة مفر أو بد من التعامل معه والإعلان عنه، إذ كان لقاءات أمين عام الجامعة السابق عمرو موسى بالقيادة التركية أمرا واضحا، وربما أكثر من لقاءاته ببعض القيادات العربية، وبدت تركيا وكأنها إحدى دول النظام العربي، ولكن هذه الدعوة هي الأخرى كانت صرخة أخيرة للجامعة تعلن بها عن نفسها وعن انتهاء دورها، وكان عليها أن تعلن أنها لاتزال لديها ما يمكنها أن تروج له في السياق العربي(**1**).

كان طرح أمين عام الجامعة العربية لمشروع (رابطة الجوار) هو أهم مفاجأة لعام **2010**، لما تعكسه من تحولات فيفكر ورؤى الجامعة، ولما رافق المبادرة من جدل وردود فعل عربية بينية، ولطبيعة الردود العربية – وخصوصا الخليجية –عليها، إذ كان المشروع أهم مقترح دار عليه الخلاف العربي رسميا وإعلاميا. وكان مقترح موسى بمثابة قنبلة في الفضاء العربي، ان فجرت في توقيت معين ومحدد بعناية، فلقد بقي المشروع في أروقة الجامعة شهورا طويلة قبل قمة سرت الاستثنائية في أكتوبر **2010** ، وكان مجالا للتباحث في قم تيسرت العادية مارس **2010** والخماسية يونيو

2010، ولم تكن الاعتراضات عليه بنفس حدتها في قمة سرت الاستثنائية في أكتوبر 2010 ولاشك في أن الاختلاف العربي حول إدارة العلاقات مع الجوار هو أمر يعود إلى فترات سابقة، فلم يكن هناك توحد في النظرة العربية إلى الجوار الإقليمي، وشابت علاقات الدول العربية معدول الجوار حساسيات خاصة، بينما جاء عام 2010 استثناء وخروجا على القاعدة التي تبدت بعضب وادرها في الأعوام السابقة، وهو ما يشير إلى تحولات الجوار وتحولات العالم، التي استتبعت تحولات في الفكر العربي وفي الفلسفة التي قامت عليها مؤسساته وكياناته. وكانت المواقف العربية من مبادرة الجوار العربي إحدى اللقطات الكاشفة عن حال العالم العربي؛ ويثير الاستغراب أن يأتي الاعتراض والرفض لفكرة رابطة الجوار بالأساس من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وليس من سوريا، أو ليبيا أو العراق أو مصر، وهو أمر ربما يشير إلى تحول توازن القوى في العالم العربي أكثر مما يشير إلى تغير سياسات وأيديولوجيات، والأقرب للظن أن الرفض الخليجي لم يعد إلى الاعتراض على إيران فقط، وإنما له أيضا أبعاد تتعلق بتحولات توازن القوى عربيا، التي جعلت من دول مجلس التعاون مركز قيادة جديد في النظام العربي، لذا كان من الطبيعي أن يرفض أي منافسة قادمة من تركيا او إيران، لذلك جاءت المواقف العربية من رابطة الجوار على أسس تعكس اختلاف وتباين المصالح (2).

ولم تكن الاحداث في سوريا وتداعياتها على الدول العربية استثناءاً من التطورات اعلاه، فمع استمرار الثورة السورية وخروج التظاهرات مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة تفاعلت بعض الدول العربية، فاتخذت جامعة الدول العربية العديد من الإجراءات ضد نظام الحكم في سوريا، وأصدرت بعض القرارات التي طالبت النظام بعدم استعمال العنف والقمع، والتمادي في استعمال القوة المفرطة في قمع المتظاهرين، وشكلت هذه الخطوات محاولات لمساعدة الأطراف السورية في حل الأزمة، بالرغم من رفض النظام السوري لأي قرارات أو مبادرات لحل الأزمة عدا قبول مبادرة وبروتوكول المراقبين(3).

لقد تجسد دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية بعدد من القرارات والمبادرات والبيانات، كان اهمها بيان ١٤٨ لمجلس الجامعة العربية (وزراء الخارجية العرب)، بخصوص الأوضاع في سوريا بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١١، والذي أكد على ضرورة وضع حد لإراقة الدماء واحترام حق الشعب السوري في الحياة الكريمة الآمنة، والتعبير عن تطلعاته وطموحاته في عملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم الطلب من الأمين العام للجامعة، القيام بمهمة عاجلة إلى دمشق لينقل المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، وإبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات (4).

كذلك، اصدرت الجامعة بيان رقم ١٥٢ بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١١، بخصوص مهمة الأمين العام للجامعة (نبيل العربي) في سوريا، وتم التأكيد فيه على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية عاجلة، ووقف أعمال العنف، واجراء حوار وطني شامل يضمن مشاركة سياسية فاعلة لكافة القوى المعارضة مع الحكومة، وإيفاد وفد من الأمانة العامة للجامعة لمتابعة الأحداث في سوريا بعد وقف إطلاق النار وكافة أعمال العنف(5).

بعد بيان رقم ١٥٢، جاءت المبادرة العربية في ثلاثة عشر بند الاحتواء الأزمة في سوريا، والتركيز على ضرورة الوقف الفوري لأعمال العنف من طرف الحكومة السورية، وتعويض المتضررين، واطلاق سراح المعتقلين، والاسراع في برنامج الإصلاحات، والزامية فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية، واجراء وطني شامل مع قوى المعارضة، وأن تمارس جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دوراً ميسراً وحواراً محفزاً وفق آلية يتمال توافق عليها، والاتفاق على تشكيل حكومة ائتلاف وطني برئيس حكومة مقبول وطنيا، والاتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ الاتفاق، ومن ثم تشكيل آلية متابعة ووجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سوريا(6).

من ثم تم تشكيل اللجنة الوزارية العربية برئاسة قطر في ١٦ اكتوبر ٢٠١١، برئاسة رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية بتكليف من مجلس جامعة الدول العربية لمتابعة الأحداث في سوريا، وتم اجراء الاتصالات مع القيادة السورية واطراف المعارضة في الداخل والخارج للبدء في عقد مؤتمر للحوار الوطني الشامل بمقر الجامعة العربية، بهدف

إنهاء الأزمة السورية، والاتفاق على خطوات حقيقية لذلك(7). وبالفعل بدأت اللجنة اجتماعاتها ومشاوراتها مع الاطراف المعنية في سوريا كما رحبت الحكومة السورية بهذه اللجنة، وتم عقد لقاء بين اللجنة الوزارية والرئيس الأسد بتاريخ 26 أكتوبر 2011 في دمشق، وقد توصلت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 أكتوبر مع الجانب السوري في الدوحة الى وقف كافة أعمال العنف وحماية المدنيين السوريين والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة(8).

وقد زارت اللجنة الوزارية العربية برئاسة وزير خارجية قطر الرئيس الأسد في سوريا في 26 أكتوبر 2011 ، وضمت اللجنة مندوبين من مصر والجزائر والسودان، وسلطنة عمان، ونقلت قرارات الجامعة العربية إليه. وفي 2 نوفمبر٢٠١١ وافقت الحكومة السورية على خطة عمل جامعة الدول التي نتجت عن اجتماع الجامعة الذي عقد في قطر في 30 أكتوبر، وقد حثت الخطة سوريا على وقف العنف، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وفتح حوار مع المعارضة، والسماح للمراقبين ووسائل الإعلام الدولية بالدخول للبلاد(9).

وعقب هذه الزيارة، اصدرت الجامعة قرار رقم ٧٤٣٦ بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١١، بشأن الأحداث والتطورات في سوريا، وقدر حب مجلس الجامعة بموافقة الحكومة السورية على خطة العمل المقترحة من اللجنة الوزارية، واكد على ضرورة تقديم تقارير متواصلة عن مدى التقدم في الحالة السورية، ومتابعة اللجنة للحوارات والنقاشات بين الاطراف(10).

الا انه وبسبب تفاقم الاحداث في سوريا، وتزايد أعداد القتلى من المدنيين السوريين الذين قُدر عددهم من قبل الأمم المتحدة بحوالي 3500 قتيل في الفترة من شهر مارس حتى نوفمبر2011 ، وفشل النظام السوري في إجراء محادثات في إطار الجدول الزمني الذي حددته جامعة الدول العربية، قررت الجامعة تعليق عضوية سوريا

في جامعة الدول العربية، بموجب القرار رقم ٧٤٣٨ بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١١(11).

وقد جاء في القرار ما نصه: إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في جلسته المستأنفة للدورة غير العادية بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠١١ بمقر الأمانة العامة، وبعد اطلاعه على تقييم اللجنة العربية الوزارية لما آلت إليه الأوضاع في سوريا، وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، ومداولات السادة الوزراء ورؤساء الوفود، ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه الذي عقد يوم ٢/ ١١/ ٢٠١١، قرر(12):

١. تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وكافة المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتباراً من يوم ١٦/ ١١/ ٢٠١١ وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠١١.

٢. توفير الحماية للمدنيين السوريين، وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم ١٦/ ١١/ ٢٠١١.

٣. دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

٤. توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.

٥. دعوة الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

٦. دعوة كافة أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسباً بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

٧. عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في (سادساً).

٨. إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

وقد اتخذ هذا القرار بموافقة 18 دولة في حين اعترضت اليمن ولبنان على القرار وامتنع العراق عن التصويت. وكان لتعليق عضوية دولة يُنظر إليها على أنها فاعل عربي مهم تداعيات واسعة في جميع أنحاء المنطقة.

وبعد دخول القرار حيز النفاذ في 16 نوفمبر 2011، أصدرت الجامعة العربية قرارا آخر ينص على فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري. وأُعتبر هذا القرار أحد أقوى قرارات الجامعة منذ تأسيسها في عام 1945، فقد أظهر هذا القرار استعداد الجامعة للتكيف مع مرحلة ما بعد الربيع العربي، وقد أوضحت الجامعة أنها سوف تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء عندما تطلب منها الشعوب ذلك، حتى لو أن التدخل يناقض مصالح الأنظمة، ومع ذلك عصف قرار الجامعة بكل المناقشات القانونية حول ميثاق جامعة الدول العربية. فالمادة الثامنة من الميثاق تنص على أن": تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حق امن حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها"، وهنا كفجوة قانونية أخرى في المادة 18 من الميثاق، اذ وفقا للمادة 18 "يجوز لمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة تفشل في الوفاء بالتزاماتها أن يفصلها من

الجامعة بموجب الميثاق، ويدخل هذا الفصل حيز التنفيذ بناء على قرار يؤخذ بالإجماع من الدول الأعضاء عدا الدولة المعنية". وقد أثارت الموافقة على القرار رغم معارضة اليمن ولبنان، الجدل حول انتهاك الميثاق. ومع ذلك، وعلى الرغم من المناقشات، لم توضح الجامعة اللائحة التي استندت عليها لاتخاذ هذا القرار(13).

ولقد كان لقرار الجامعة العربية أثر إيجابي في تخفيف الظروف الدبلوماسية الصعبة على تركيا بعد غياب الدعم الدولي لموقفها القوي ضد النظام السوري في بداية الأمر. فقد حاولت تركيا في البداية استعمال نفوذها والاستفادة من العلاقات الطيبة التي تربطها بنظام الأسد وبالمعارضة على حد سواء، في فتح قنوات للحوار وتعزيز الديمقراطية تدريجيا، ولكن عندما تجاهل الأسد دعوات أنقرة الخاصة بتلبية مطالب المعارضة نحو الإصلاح، تمسكت تركيا بموقفها وفرضت عقوبات على النظام السوري ودعمت المتظاهرين، ومع ذلك لم يكن هناك أي دعم دولي لجهود تركيا(14).

بعد ذلك، عقد مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري اجتماعاً في الرباط بتاريخ 16نوفمبر 2011 بشأن الأوضاع في سوريا، وقد أقر الموافقة على مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية المكلفة بالتحقق من بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية، وتوفير الحماية للمدنيين، والطلب من الأمين العام للجامعة أن يكلف رئيساً لهذه البعثة، والقيام بإجراء الاتصالات بالحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول (قرار رقم ٧٤٣٩)(15).

وبتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١١، تم عقد اجتماع لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وقد اتخذ بعض القرارات المهمة، منها(16):

١. دعوة الحكومة السورية إلى التوقيع على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا بالصيغة التي اعتمدها مجلس الجامعة في السابق.
٢. قيام الأمين العام للجامعة بإرسال بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا للقيام بمهامها، وفق أحكام البروتوكول على الوجه الأكمل فور التوقيع عليه.

٣. دعوة الحكومة السورية وأطياف المعارضة إلى عقد مؤتمر وطني للحوار الشامل، بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية.

بعد ذلك اصدرت الجامعة قرار رقم (٧٤٤٢)، والذي جاء لعدم وفاء الحكومة السورية بالتزاماتها المنصوص عليها في الاجتماع الوزاري اعلاه. وتضمن هذا القرار منع سفر كبار الشخصيات والمسئولين السورين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، بالإضافة لوقف التبادلات التجارية، وتجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية، ووقف التعاملات المالية معها، علاوة على وقف تمويل المشاريع على الاراضي السورية، والطلب من لجنة فنية بتقييم الوضع لاتخاذ قرار بخصوص رحلات الطيران المدني لسوريا(17).

وبتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١١، عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا اجتماعا لمناقشة التطورات في سوريا، وقامت باعتماد توصية اللجنة الفنية التنفيذية التي انعقدت في القاهرة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١، وتنفيذ بنود قرار رقم (٧٤٤٢)(18).

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠١١ انشئت الامانة العامة لجامعة الدول العربية غرفة عمليات لمتابعة تقارير بعثة الجامعة الى سوريا، برئاسة عدنان الخضير (الأمين العام المساعد للشئون المالية والإدارية بالجامعة العربية)، لمتابعة التطورات والمتغيرات السياسية والأحداث اليومية في سوريا(19).

وفي ٨ يناير ٢٠١٢، اجتمعت اللجنة الوزارية للجامعة العربية وأكدت على دعوة الحكومة السورية للتقيد بتنفيذ البروتوكول الموقع بشأن الأزمة السورية، ودعم بعثة المراقبين بمزيد من الافراد والمعدات، والتأكيد على استمرار عملها، ودعوة الأمين العام للتنسيق مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بانكيمون) من أجل تعزيز دور مراقبي جامعة الدول العربية في سوريا(20).

من ثم عُقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في القاهرة بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٢، للاطلاع على تقرير رئيس بعثة المراقبين العرب (الدابي) بشأن الأوضاع في سوريا، وقد تم التأكيد على وقف أعمال العنف والقتل بشكل سريع، وبدء حوار وطني بناء وشامل، وتشكيل حكومة وطنية خلال شهرين(21).

وفي ١٢ فبراير ٢٠١٢ قررت الجامعة – بعد جلسة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري – وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري والهيئات والمؤتمرات الدولية، وأنهاء مهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة –كما حدث في ليبيا – للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، والترحيب بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة مؤتمر أصدقاء سورية، وضرورة فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتوفير كافة أشكال الدعم السياسي والمادي لها(22).

من ثم اصدرت الجامعة قرار رقم (٧٤٦٠) بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٢، تضمن مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لأعمال العنف والقتل، وضرورة حماية المدنيين، والسماح بالدخول الفوري لمنظمات الإغاثة العربية والدولية، وإتاحة المجال لوسائل الإعلام الدولية والعربية بتغطية الأحداث في كافة المدن السورية(23).

تبع هذا القرار، قرار رقم (٥٥٤) في ٢٩ مارس ٢٠١٢ والمتمخض عن (قمة بغداد). وقد تضمن القرار تبني مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة لكافة القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس، جامعة الدول العربية واللجنة الوزارية العربية الخاصة بالشأن السوري وخاصة القرار رقم(٧٤٦٠) بالإضافة لمطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بالوقف السريع والشامل لكافة أعمال العنف في سوريا، وحث جميع أعضاء مجلس الأمن على التعاون البناء في هذا الشأن(24).

بعد قمة بغداد، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٦ ابريل ٢٠١٢، ليناقش تطورات الأزمة السورية، وقدتم التأكيد خلال هذا الاجتماع على مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتل، وحماية المدنيين السوريين، وضمان

حرية التظاهر السلمي، والالتزام بقرارات جامعة الدول العربية كاملة والتي تتعلق بالشأن السوري، وقرارات مجلس الأمن(25).

ايضاً، وفي ٢ يونيو ٢٠١٢ اصدرت الجامعة قرار رقم (٧٥٠٧)، والذي تضمن إدانته لأعمال العنف والاستمرار بأعمال القتل واستعمال المفرط للسلاح من قبل القوات النظامية وغير النظامية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وخرق الحكومة السورية لتعهداتها بتنفيذ خطة المبعوث المشترك، وقراري مجلس الأمن 2042 و2043(26).

ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بقرارات الجامعة، وتأكيداً على ما جاء في قرار رقم (٧٥٠٧)، اصدرت الجامعة قرار رقم (٧٥٢٣) بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١٢ والذي عبر عن إدانته الشديدة لاستمرار العنف من جانب النظام السوري، ضد المدنيين السوريين، وقرر العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه(27).

وفي اجتماع القمة العربية للجامعة في الدوحة ما بين ٢١ إلى ٢٧ مارس ٢٠١٣، اعترفت الجامعة بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلا شرعيا للشعب السوري، وبذلك، أعطي مقعد سوريا في هذه القمة لهذا الائتلاف، كذلك تم التأكيد على أهمية الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد على الحق لكل دولة وفق رغبتها تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر(28).

اما في اجتماع قمة الكويت ٢٥-٢٦ مارس ٢٠١٤ فقد تم التأكيد على ايجاد حل سياسي للأزمة السورية وفقا لبيان جنيف (١) يتيح للشعب السوري الانتقال السلمي لإعادة بناء الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية بما يكفل المحافظة على استقلال سوريا وسيادتها ووحدة اراضيها وسلامة ابنائها(29).

اما في قمة الظهران التي عقدت في ١٥ نيسان ٢٠١٨، فقد أكد البيان الختامي لقمة الظهران على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة الأخطار التي تواجه الدول العربية وتهدد أمنها واستقرارها، ومنها(30):

١. ضرورة ايجاد حل سياسي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سوريا.

٢. إدانة استعمال النظام السوري للأسلحة الكيماوية المحرمة دوليًا ضد الشعب السوري، ومطالبة المجتمع الدولي بوقفها.

ثانياً: تقييم دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية

بصورة عامة، كانت التغيرات السياسية العربية بعد عام ٢٠١٠بمثابة ازمات لجامعة الدول العربية ونقطة انفراج لها في ان واحد، فكانت أزمة؛ من إذ أن الجامعة– ككل الأنظمة العربية –تفاجأت بالثورات، ولم يكن لديها رؤية للدور والحركة خلال مرحلة المدثوري، في ظل غياب التراث الذي يمكن أن يساعدها على التحرك في مثل هذه الحالة، فليس في تاريخ الجامعة ميراث من القناعات والمبادئ الخاصة بدعم حركات التغيير الداخلية. وإذا كان هناك مبدأ أساسي قد رسخته الجامعة على مدى عقودها الستة، فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية .صحيح أن الدول العربية تدخلت في أوضاع داخلية معينة لبعض الدول، لكن وجود الجامعة مكن من ترسيخ العلاقات العربية كعلاقات رسمية بالأساس. لقد برزت حالة المفاجأة التي تملكت الجامعة من عدم قدرتها على تبني مواقف واضحة في المراحل الأولى للثورات، خصوصا مع كل من تونس ومصر. فمع بدء الثورة في تونس وبعد أن أحرق البو عزيزي نفسه في 17 ديسمبر 2010 ، اعتبرت الجامعة أن أحداث تونس شأن داخلي. وحين انفجرت الثورة المصرية لم تقف الجامعة غير الموقف ذاته، بل كان موقفها إزاء مصر أكثر حرجا؛ فلم يصدر عنها أي بيان أو وثيقة ترحب بالتغيير السياسي(31).

ولكن إذا كانت الثورات قد مثلت أزمة للجامعة، فقد مثلت أيضا نقطة انفراج لها من نواحي عديدة؛ فقد تفجرت في وقت انتهى حال النظام العربي إلى شيء من العبثية، وبدت الجامعة كمن كان يحمل ميراثا ثقيلا، وما أن وجد الفرصة لأن يلقيه من على ظهره حتى فعل دون مبالاة، ويدل على ذلك أن النظام الذي عقدت به الجامعة العربية احد قممها في عام 2010 ، كانه والنظام الذي استخدمت معه أحد الإجراءات الاستثنائية لها للسماح بالتدخل العسكري ضده من أجل إزاحته، وهو النظام الليبي وكانت الثورات انفراجه للجامعة؛ لأنها خلقت طلبا عليها مجددا، فخلال سنوات ما قبل الثورات انتهت مختلف مشاريع الإصلاح العربية إلى الفشل، ولم يتحول أي نظام عربي نحو الإصلاح بمبادرة طوعية، على الرغم من إعلانات وبيانات الإصلاح السياسي، التي خرجت عن قمم متعددة أهمها القمة العربية ال 16 في تونس في مايو 2004، والتي أصدرت وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي ولم يكن لها أي نصيب من التطبيق(32).

في الوقت نفسه، فان جامعة الدول العربية وسياستها وقراراتها تخضع لمؤثرات وعوامل داخلية وخارجية في صناعة القرارات داخل المؤسسة، وتوجه جامعة الدول العربية لمواقفت تناسب مع طبيعة وأهداف المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي، هذه العوامل وخاصة الداخلية منها جاءت نتيجة الانقسام العربي الذي أثر بالسلب على الجامعة ومواقفها تجاه أي تغيرات سياسية في المنطقة العربية، وأدى لإضعافها وتراجعها كإطار قانوني ومؤسساتي، إلى جانب قصور ميثاق جامعة الدول العربية عن التعاطي مع المستجدات والمتغيرات في المنطقة العربية بشكل يحقق الدور المنوط والمتوقع من جامعة الدول العربية وهذا ما رأيناه واضحاً في الحالة السورية على وجه الخصوص.

اذ بعد مرور سبع سنوات على قرار تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية الذى لم ينفذ منه سوى الجزء الخاص بمعاقبة النظام السوري، بينما فشلت جميع محاولات التوصل لرؤية موحدة للمعارضة، اكتشف الجميع التأثيرات السلبية لهذا القرار على الأمن القومي العربي، وكيف شجع موقف الجامعة المؤسف من الأزمة الليبية والقذافي في

عهد عمرو موسى، ومن الأزمة السورية والأسد في عهد نبيل العربي، محاولات هدم وتدمير الدولة الوطنية لإعادة تشكيل المنطقة العربية من جديد وفقا لأجندات خاصة. وقد شجع ذلك الجماعات المسلحة والتنظيمات الارهابية وعلى رأسها داعش، والتي حظيت بدعم بعض القوى الإقليمية والدولية، على التمدد والانتشار في الأراضي السورية، وسيطرت على أكثر من نصف مساحة سوريا و٨٠% من موارد النفط والغاز في البلاد عام ٢٠١٥، وانطلقت عناصر الإرهاب الداعشي لتهدد الأمن القومي العربي في عدة مناطق أخرى، وفي أوروبا وعديد من دول العالم، وحتى بعد هزيمة هذا التنظيم وإجباره على الانسحاب من معظم المناطق التي كان يسيطر عليها، مازال يشكل التهديد الأكبر لأوروبا، وأكدت ذلك مجلة دير شبيغل الألمانية التي ذكرت في تقرير لها منذ أشهر قليلة استنادا إلى بيانات لأجهزة الأمن الألمانية، أن التنظيم أنشأ موقعا على الإنترنت موجها بالخصوص لمقاتليه الأجانب الذين يستعدون للعودة من سوريا لبلدانهم الأصلية والذين يقدر عددهم بـــ ٤٠ ألف مقاتل، الأمر الذي يمثل خطورة داهمه على تلك البلدان ومعظمها دول أوروبية.

كما راهنت أطراف عديدة – داخل الجامعة – على تقسيم سوريا إذا نجحت محاولات تحطيم الدولة الوطنية، وشجعت هذه الأطراف بعض المكونات السورية مثل الأكراد علي التمسك بالانفصال، وإقامة دويلة مستقلة، واللافت للنظر هنا أن مشروع الدستور السوري الذى تم تداوله خلال جهود التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة بين الحكومة والمعارضة والدول المتورطة في الصراع، تضمن اسم جمهورية سوريا بدلا من «الجمهورية العربية السورية» وهي ملاحظة لها مدلولات كثيرة(33).

ايضاً، فان مواقف جامعة الدول العربية السلبية تجاه النظام السياسي السوري اعطى الفرصة لتفرد إيران وتركيا بالتحكم في الوضع السوري، وتقرير مصير هذا البلد العربي المهم بالتنسيق مع القوتين العظميين أمريكا وروسيا بمعزل عن العرب، فإيران أسهمت في منع سقوط الدولة الوطنية السورية بتقديم دعم عسكري واقتصادي غير محدود للحكومة السورية، وأصبحت اللاعب الأساسي في سوريا، وأضافت منطقة نفوذ جديدة لها في العالم العربي، بكل ما يعنيه ذلك من آثار على الأوضاع في سوريا

والمنطقة. ففي عام ٢٠١٥ كانت الحكومة السورية لا تسيطر الا على ٢٠% من مساحة البلاد، لكن مع الدعم العسكري الروسي والإيراني تسيطر سوريا الرسمية الآن على معظم الأراضي السورية والتي يقطنها ٨٥% من السكان المتبقين(34).

أما تركيا فقد أحيت الأزمة السورية أحلامها الاستعمارية بأشكال مختلفة، فقد سيطرت بشكل مباشر على نحو ٤ آلاف كيلو متر من الأراضي في شمال سوريا، وقامت بإنشاء سلطات محلية ومحاكم وخدمات بريدية، وانتشرت اللافتات باللغة التركية على الطرق، ويتم جمع أموال الضرائب المحلية والإيجارات والرسوم البلدية لتمويل السلطات المحلية، وبدأ السكان هناك بالاعتياد على فكرة أن الاعتماد على تركيا طبيعي وتاريخي. ومنذ فترة وجيزة افتتحت تركيا في مدن الباب وجرابلس وأعزاز مؤسسات تعليمية تركية، يتم التعليم فيها بثلاث لغات هي العربية والتركية والإنجليزية، ويدرس فيها نحو ٢٠٠ ألف سوري، وهو أمر يكرس الطموحات الاستعمارية لأنقرة في سوريا(35).

لذلك، كان يتوجب على جامعة الدول العربية الحفاظ على الامن القومي السوري من خلال التواصل البناء مع الحكومة السورية وعدم اقصائها ومقاطعتها، والحقيقة أن مصر كانت سباقة في إدراك أهمية الدعم العربي لسوريا، فخلال فترة حكم جماعة الإخوان التي كانت متورطة في القتال إلي جانب الجماعات المسلحة بسوريا، فوجئ الجميع بالرئيس المعزول محمد مرسي يعلن في مؤتمر حاشد وسط أنصاره عام ٢٠١٣ قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية، وتأييد جماعات المعارضة المسلحة، وقد أثار ذلك قلق كل المعنيين بالأمن القومي المصري والعربي، وعقب ثورة ٣٠ يونيو كان لمصر موقف واضح من الأزمة السورية لخصه الرئيس عبد الفتاح السيسي في ضرورة الحل السياسي للأزمة، والحفاظ علي الدولة الوطنية السورية ومؤسساتها، مع حق الشعب السوري وحده في تحديد مستقبله السياسي دون تدخل خارجي(36).

علاوة على ذلك، كانت قرارات الجامعة – في جزء كبير منها – تجاه سوريا، تعبير عن رغبة وارادة غربية. اذ بعد الإطاحة بالقذافي في ليبيا، افترضت القوى الغربية أنها تستطيع اتباع سياسة مماثلة في سوريا، فبدأت الولايات المتحدة والقوى الغربية – عن

طريق مجلس الامن – بإعلان حظر الطيران من والى سوريا، واحتمال تسليح المعارضة السورية. الا ان هذه القرارات جوبهت بالرفض من قبل روسيا والصين اللتين جادلت ابأن مجلس الأمن الدولي يستخدمه الغرب كقناة لتغيير النظام، واقترح وأن الحلال سياسي هو أفضل خيار لسوريا. ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن، فإن القوى الغربية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) ما فتئت تدفع باتجاه تغيير النظام من خلال تسليح المعارضة السورية، وإن كان ذلك دون الإعلان عنه(37).

وهنا تجدر الاشارة، الى ان سياسة تغيير النظام في سوريا ليست تطوراً حديثاً. اذ لفترة طويلة، كانت الولايات المتحدة تعتزم احتواء إيران، وكانت احدى خطوات تلك الاستراتيجية هي التخلص من النظام السياسي المؤيد لها سوريا. لذلك، من الممكن ملاحظة إن ردود الولايات المتحدة الأمريكية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تجاه الازمة السورية لا تعبر عن رغبة الولايات المتحدة وحلفاؤها باستعمال وسائل دبلوماسية لحل الأزمة، بل سارت على طريق دعم التنظيمات المسلحة، واستخدمت سياسة العزل الدبلوماسي للنظام السوري(38).

من المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة لم تطالب علانية بتغيير النظام، لكنها ذكرت أنها ستفعل كلما في وسعها لإضعاف النظام بإذ ينهار من تلقاء نفسه. وقد أوضح جيفريفيلتمان، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، الموقف الذي تبنته الولايات المتحدة والغرب في ١ مارس٢٠١٢ عندما قال: "تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها للوصول إلى نقطة تحول يسقط فيها النظام السوري". ومع ذلك، فإن سياسة التدخل غير المباشر وتغيير النظام عبر اليات معينة لا تحظى بتأييد واسع النطاق داخل الحكومة الأمريكية، إذ دعا الناشطون الجمهوريون الجدد امثال قبل السيناتور جوليبر مانوجون ماكين إلى التدخل العسكري المباشر في سوريا(39).

هذه الرغبات والارادات والمصالح الدولية المتناقضة تجاه الازمة السورية، فسرت لنا ضعف دور جامعة الدول العربية تجاه الازمة السورية. اذ لم يكن بمقدور الجامعة اتخاذ

قرارات معينة تصب في مصلحة النظام السياسي السوري، لتعارض هذا الامر مع الرغبات والمصالح الامريكية – الغربية، ولم تكن في تستطيع العمل على تحقيق التوازن بين المعارضة السورية والنظام السياسي بسبب تعارض هذا الامر مع الرغبات والمصالح الروسية – الصينية. لذلك، دائما ما كنا نرى ان مواقف الجامعة تجاه الازمة السورية كانت خجولة وغير جدية.

الخاتمة

لم يكن دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية يختلف بالقدر الكبير عن الادوار السابقة للجامعة مع القضايا العربية، والتي كان في مجملها دوراً سلبياً ضعيفاً لا يستطيع ان يلبي رغبات الشعوب العربية، ولا يرتقي لمستوى إيقاف نزاع دائر او صراع قائم.

اذ اكتفت الجامعة في تعاملها مع الازمة السورية بإصدار بيانات منددة، وتشكيل لجان لمتابعة الاوضاع في الداخل السوري، وعقد قمم جُل ما نستطيع ان تقدمه التعبير عن اسفها لما يجري في سوريا، عبر بيان ختامي في نهاية القمة.

هذا الدور السلبي والضعيف لجامعة الدول العربية في التعامل مع الازمة السورية، مرده الاسباب الاتية:

١. ان معظم قرارات جامعة الدول العربية تجاه الازمة السورية كانت تعبير عن ارادات ومصالح القوى الغربية والولايات المتحدة الامريكية.
٢. لم تكن الدول العربية متفقة على رؤية موحدة تجاه مستقبل سوريا، ولا بخصوص النزاع الدائر بين المعارضة والنظام، ولا بخصوص الاليات الامثل لحل هذا الصراع.
٣. انقسام الدول العربية تجاه الازمة السورية الى معسكرين، الاول يرى بضرورة الحل السلمي، والثاني يرى بضرورة الحل العسكري للازمة.

٤. لم يكن بمقدور الجامعة اتخاذ قرارات جادة بصدد الازمة السورية بشكل خاص والمستجدات الاقليمية بشكل عام بسبب بنيتها المؤسسية الهشة، وارتباط ارادتها كمؤسسة اقليمية بإرادات القوى الكبرى.

٥. منذ تأسيس الجامعة وحتى اندلاع الازمة السورية لم تستطع الجامعة العربية من اتخاذ تدابير وقائية عملية لمنع الصراعات والنزاعات في المنطقة، ولم تملك الادوات اللازمة لتنفيذ ذلك.

لذلك، فان هذا الدور السلبي والضعيف لجامعة الدول العربية في التعامل مع الازمة السورية، ادى الى:

١. تفاقم النزاع الدائر في سوريا بين الجماعات المسلحة والنظام السوري.

٢. اعطاء الفسحة الكافية لايران وتركيا للعب دور قوي ومؤثر في الازمة السورية.

٣. التمهيد للقوى الكبرى بطريقة غير مباشرة للتدخل في الشأن الداخلي لدولة عربية.

The role of the League of Arab States in the Syrian crisis

Abstract

The League of Arab States took many procedures against the Syrian political system, like suspended Syria's membership in the League of Arab States and sent a team of Arab observers headed by Dabi to discuss the situation there and issued some decisions and statements that called the Syrian regime to stop the use of violence and repression against the Syrian opposition.Through these steps, the Arab League has tried to help the Syrian parties to resolve the crisis. However, the role of the league in the Syrian crisis was characterized by weakness in general, and lack of seriousness, which contributed in the aggravation of the situation in Syria, and the intervention of major powers in the internal affairs of Syria.

Key Words:Syria, Arab, Conflict, League, Crisis.

الهوامش

١. ابراهيم ابراش، تفسير الانقلاب في سياسة جامعة الدول العربية، الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٥، ٢٠١١.

٢. نصر الدين، أوشن، الجامعة العربية ودورها في حل النزاعات الإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي مهيدي، الجزائر، 2013 .

٣. احمد الحوراني، الثورة السورية اسبابها وافاقها ومعوقات سبل نجاحها، صحيفة المختصر، ٢٠١٣.

٤. بهاء الدين، عبد الرحمن، الثورة السورية بين الحراك الشعبي والجمود العالمي، المركز الإعلامي السوري، 2011.

٥. بيان رقم ١٥٢ في ١٣ سبتمبر ٢٠١١.

6. http://alsoory.tripod.com/syria_arabic.htm

٧. نبيل العربي، مستجدات الأوضاع في سوريا، خطة العمل المقترح من اللجنة الوزارية العربية، 30 أكتوبر٢٠١١.

٨. المصدر نفسه.

٩. الشيخ حمد بن جاسم: اللقاء مع الاسد كان طويلا وصريحا ووديا، روسيا اليوم، ٢٠١١/١٠/٢٦.

10. https://arabic.rt.com/news/570048

١١. شاكر النابلسي، لماذا أصبحت قطر قاطرة الثورة العربية؟، دار الوطن، 17أغسطس ٢٠١١.

١٢. قرار ٧٤٣٦ بشأن التطورات في سوريا.

13. http://www.lasportal.org/

١٤. مجلس جامعة الدول العربية يعلق عضوية سوريا في الجامعة العربية بموجب قرار ٧٤٣٨.

15. http://www.lasportal.org/

١٦. نص قرار مجلس الجامعة العربية بشأن سوريا، صحيفة الشرق الاوسط، القاهرة، الاحد ١٣ نوفمبر ٢٠١١.

17. http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=649607&issueno=12038#.XGU4G6ukpaw

١٨. قائمة العقوبات التي فرضتها جامعة الدول العربية على سوريا، صحيفة الشعب اليومية، ٢٠١١/١١/٢٨.

19. http://arabic.people.com.cn/31662/7658057.html

٢٠. مليحة بينلي، التحالف بين السعودية وتركيا ليس على أتم وجه، صحيفة العصر، ٢٠١٢/٥/١٦.

٢١. انور مالك، ثورة أمة: أسرار بعثة الجامعة العربية إلى سوريا، دار العبيكان للنشر، السعودية، ٢٠١٧.

٢٢. المصدر نفسه.

٢٣. نفسه.

٢٤. عيسى احمد الشبلي ونواف كايد، سياسة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية وأبعاد التدخل العربي والإقليمي والدولي، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٢٧، الاردن، يونيو ٢٠١٧، ص١٣.

٢٥. المصدر نفسه، ص.ص١٣-١٤.

٢٦. رياض العيلة،التحول الديمقراطي في المنطقة العربية في ضوء ثورات الربيع العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012 .

٢٧. رياض العيلة، مصدر سبق ذكره.

٢٨. الجامعة تطالب مجلس الامن بقوات سلام الى سوريا، صحيفة الاتحاد، ١٣ فبراير ٢٠١٢.

29. https://www.alittihad.ae/article/15108/2012/

٣٠. مشروع قرار القمة العربية حول سوريا، تقرير الامم المتحدة في ٢٧ مارس ٢٠١٢.

31. http://un-report.blogspot.com/2012/03/blog-post_27.html

٣٢. البيان الختامي للقمة العربية ينتصر لإرادة الشعوب، صحيفة الراية الالكترونية، ٢٠١٣/٣/٢٨.

33. http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/723c4c97-5a35-4559-8c3a-a63e25438c33

٣٤. عيسى احمد الشبلي ونواف كايد، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٣٥. نصر الدين اوشن، مصدر سبق ذكره.

٣٦. نصر الدين اوشن، مصدر سبق ذكره.

٣٧. اجتماع وزراء الخارجية التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (٢٤)، الدوحة، ٢٤ مارس ٢٠١٣.

38. http://arableaguesummit2013.qatarconferences.org/arabic/pdf/speech/24-March-2013/SGLAS%20SPEECH%20MIN%20LEVEL%2024032013.pdf

٣٩. مؤتمر القمة العربية الخامسة والعشرون ٢٥ – ٢٦مارس ٢٠١٤ / الكويت. مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

40. http://arab.kuwaitsummits.gov.kw/news/lqm-lrby-tkhttm-mlh-bsdr-ln-lkwyt/

٤١. القمة العربية في ظهران (٢٠١٨). متوفر على الموقع الالكتروني
https://ar.wikipedia.org/wiki/القمة_العربية_٢٠١٨_(الظهران)

43. Josh Rogin,'Conservatives call on Obama to intervene in Syria', Foreign Policy, February 17, 2012.

٤٤. احمد سعيد نوفل التدخلات الدولية في الأزمة السورية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، تكريت، 2015 .

٤٥. احمد سعيد نوفل، مصدر سبق ذكره.

٤٦. ريمسجادبور،إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد، مركز كارينغي لدراسات الشرق الأوسط، يونيو٢٠١٤.

٤٧. فتحي محمود، الدور العربي في سوريا، صحيفة الاهرام المصرية، ١ يناير ٢٠١٩.

48. http://www.ahram.org.eg/News/

٤٩. فتحي محمود، مصدر سبق ذكره.

50. Deborah Sherwood, 'Syria will be bloodiest yet', Daily Star, 1 January, 2012.

51. Seymour M. Hersh, 'Annals of National Security: The Redirection', The New Yorker, March 5, 2007.

52. Barbara Starr and Jamie Crawford, 'U.S sees 'no fracturing' of al-Assad regime', CNN, March 1,2012.